مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.663
26 August 1993
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والستين بعد الستمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف
يوم الخميس ، ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد منير زهران (مصر)

GE.93-62344 ٧٣٥٥ح (A)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة ٦٦٣ لمؤتمر نزع السلاح .

في البداية أود أن أرحب ترحيباً حاراً نيابة عن المؤتمر وأصالة عن نفسي بوكيل وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث المساعد بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية صاحب السعادة بول ليفر الذي سيكون أول المتحدثين في هذه الجلسة العامة والذي يزورنا في مؤتمر نزع السلاح لأول مرة . ووكيل الوزارة المساعد البريطاني هو المسؤول عن شؤون نزع السلاح في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث . وقد تبوّأ هذا المنصب العام الماضي وأنا على ثقة من أن جميع أعضاء المؤتمر سيتابعون بيانه باهتمام خاص .

وأود أن أبلغكم حسبما سبق أن أعلنت في الجلسة العامة السابقة بأنني سأعرض على المؤتمر النظر في اتخاذ إجراء في نهاية الجلسة حول التوصية الواردة في الفقرة الثالثة عشرة من التقرير المرحلي لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتحديد الظواهر الاهتزازية وكذلك حول التقرير المقدم من رئيس المشاورات المفتوحة العضوية حول تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته الذي وزع في المستند CD/WP.446 .

وحسبما اتفق عليه في الأسبوع الماضي سيعقد المؤتمر اليوم بعد الجلسة العامة مباشرة جلسة غير رسمية تكرس للنظر في الأجزاء الفنية من مشروع التقرير السنوي لدورة ١٩٩٣ لمؤتمر نزع السلاح هذا المشروع الوارد في الوثيقة CD/WP.445 .

أدرج على قائمة المتحدثين التي أمامي اليوم كما ذكرت وكيل وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث المساعد في المملكة المتحدة ومندوب اندونيسيا والجمهورية التشيكية ورئيس اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ومندوب اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية ثم المنسق الخاص لموضوع توسيع العضوية .

والآن أعطي الكلمة لوكيل وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث المساعد بالمملكة المتحدة صاحب السعادة بول ليفر حامل وسام سان مايكل وسان جورج .

السيد ليفر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (الكلمة بالانكليزية): أشكركم سيدي الرئيس على عبارات الترحيب الحارة التي تفوهتم بها . كما ذكرتم ، فبالرغم من أنني أمضيت معظم حياتي المهنية في تناول قضايا الأمن والدفاع والحد من الأسلحة ، إلا أن هذه هي الفرصة الأولى التي تتاح لي للمشاركة مباشرة في أعمال مؤتمر نزع السلاح . وانه لمن دواعي سروري ان أتمكن من القيام

بذلك . فهذه الهيئة وسليفاتها لها تاريخ مجيد ، إذ يعود الفضل لها في ابرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة البيولوجية ومؤخرا اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وهذه المعاهدات الثلاث معاهدات رئيسية في مجال الحد من التسلح ونزع السلاح . وهي دليل على انه يمكن بالفعل لهيئة من هذا النوع ، حين تنكب على القضايا الحقيقية ، ان تحقق نتائج تفاوضية ملموسة ؛ وهي دليل أيضا على أن الحد من التسلح على الصعيد العالمي لا يتمثل في مجرد اصدار الامم المتحدة لقرارات لا حصر لها .

إن بلدي يرى أن قيام هذه النظم الثلاثة وصونها وتحسينها أمور جوهرية لأمننا . والمملكة المتحدة تواصل تقديم دعمها السخي للأعمال التحضيرية لدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز التنفيذ ، وكذلك لأعمال خبراء التحقق فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية . غير أننا نرى أن أفدح المخاطر التي تحيق بنا هي خطر الانتشار النووي . وعليه ، لا أرى هناك ضرورة لتبرير تركيزي اليوم على معاهدة عدم الانتشار وعلى الأسباب التي نعتقد انها ضرورية لتمديد مدتها إلى ما لانهاية في عام ١٩٩٥ .

ونسلم بالطبع بأن معاهدة عدم الانتشار لم تحقق بعد جميع الآمال التي علقها عليها واضعوها . إذ نسمع أحيانا في صفوف الأطراف في المعاهدة أربعة انتقادات رئيسية ، وهي أن المعاهدة لم تحظ بعد بالدعم العالمي ؛ وانها واجهت مشاكل تتعلق بالامتثال لها ؛ وانها لم توفّر ما يكفي للنهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية ؛ وانه لم يُنجز ما يكفي لاحراز تقدم في مجال تحقيق طموحاتها بخصوص نزع السلاح النووي والعام . ونحن ، إذ نقترب من عام ١٩٩٥ ، يتعين علينا أن نتصدى لهذه الانتقادات . ولكن ، ينبغي لنا أيضا ألا ننسى الانجازات الضخمة التي تحققت بفضل زهاء جيل من الدبلوماسية الهادئة والبناءة .

اسمحوا لي أن أتناول أولا مسألة العالمية . إن معاهدة عدم الانتشار تحظى بأوسع دعم شهدته أي معاهدة للحد من الأسلحة في التاريخ . فهناك مائة وستون دولة طرفا فيها . ويتواصل انضمام أطراف جديدة إليها كان آخرها بيلاروس . زد على ذلك أن الاتفاقية ، بوضعها معيارا دوليا لمكافحة الانتشار النووي ، توسّع نفوذها بشكل يتخطّى الدول الأطراف فيها . ونحن نرحب مثلا بآخر الخطوات التي اتخذتها الأرجنتين والبرازيل وغيرهما من بلدان امريكا اللاتينية لادخال معاهدة تلاتيلولكو حيز التنفيذ بالكامل . ونأمل أن تفضي هذه الخطوات في نهاية المطاف إلى انضمام جميع بلدان أمريكا اللاتينية لمعاهدة عدم الانتشار نفسها .

وفي الواقع ، سادت توقعات كثيرة قبل مناقشة معاهدة عدم الانتشار مفادها ان ٣٠ دولة سوف تكون حائزة للأسلحة النووية حتى الآن . غير أن ذلك لم يحدث ، وهذا من مقاييس نجاح معاهدة عدم الانتشار . وبالطبع ، هناك أيضا دول هامة غائبة عن الصورة . فرفض الهند وباكستان واسرائيل وغيرها من الدول الانضمام إلى المعاهدة ، وكذلك التساؤل الذي يدور حول مدى رغبة أوكرانيا في الانضمام هما من مصادر ضعف المعاهدة . وفي بعض الاحيان ، يحاجج ممثلو هذه البلدان بأنه ليس في وسعهم أن يتخلوا عن خيار احتياز الأسلحة النووية إلى أن يتحسن الوضع الامني في الاقاليم الخاصة بهم في العالم . ومما لا شك فيه أن المشاكل السياسية في الشرق الاوسط وجنوب آسيا مشاكل حادة وعميقة الجذور ؛ ونحن نقر بأن تفتت الاتحاد السوفياتي سابقا خلق أوضاعا جديدة غير مستقرة في المنطقة . غير أن الحلول لا تأتي إلا من خلال مفاوضات اقليمية يدعمها ، عند الاقتضاء ، المجتمع الدولي . ولكن ، من المعقول ، في إطار هذه العملية ، أن نتساءل عما إذا كان الخيار النووي ، الذي تسعى بعض الدول المعنية إلى التمسك به ، يزيد بالفعل من أمنها ، أم انه يزيد من تفاقم المشكلة ويهدد الاستقرار الذي تسعى هذه الدول إلى تحقيقه .

أما فيما يتعلق بمشاكل الامتثال للمعاهدة ، فقد كان حجم برنامج العراق السري للتسلح النووي صدمة مفيدة لنا جميعا ، بيد أن المجتمع الدولي استجاب لتلك الصدمة . وبناء على بنود قرار وقف اطلاق النار ، أي قرار مجلس الامن ٦٨٧ ، يجري العمل على القضاء على جميع قدرات العراق الكبيرة النووية والبيولوجية والكيميائية والصاروخية ، وعلى وضع أنشطتها الباقية تحت نظام مراقبة صارم وطويل الأجل . كما اعتمدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مجموعة كبيرة من التدابير الاضافية التي من شأنها أن تساعد في ردع أية انتهاكات مماثلة للالتزامات الناشئة عن المعاهدة في المستقبل .

كما وضعتنا كوريا الشمالية أمام تحدّ حين أعلنت عن نيتها الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار بعد أن رفضت عمليات التفتيش التي طلبتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية . لكن المجتمع الدولي تصدي مرة أخرى لهذا التحدي ، وأعرب عن تصميمه على فرض احترام الالتزامات الناشئة بموجب المعاهدة . وبعد ذلك ، رحبنا باعلان كوريا الشمالية تعليق انسحابها المنوي . ونأمل أن يفضي سريعا المزيد من الحوار مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة إلى امتثال كوريا الشمالية بالكامل لاتفاق الضمانات للوكالة وتأكيدها الدائم لالتزامها بمعاهدة عدم الانتشار .

ومشاكل الامتثال المذكورة هي بالطبع مسائل على جانب كبير من الخطورة . ونحن لا نقلل من شأنها . بل اننا إن لم نكفل الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار ، واجهنا خطر فقدان الثقة بها . لذلك ، فمن الضروري جدا أن تواصل اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بذل جهودهما القيمة في العراق . كما أننا ندعم الوكالة في جهودها المتعلقة بكوريا الشمالية وبتعزيز نظام الضمانات بأكمله . كما يتعين علينا أن نكفل استمرار تقديم مجلس الأمن للأمم المتحدة كل الدعم اللازم لأعمال الوكالة . وقد مثل البيان الرئاسي الصادر بعد قمة مجلس الأمن في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ خطوة هامة في المجال . غير انه لا ينبغي لنا أن نيأس من معاهدة عدم الانتشار بسبب مشاكل الامتثال هذه . إذ أن الأغلبية الساحقة للأطراف تؤدي التزاماتها بحسن نية . والمجتمع الدولي يتخذ الاجراءات الحازمة لمواجهة مشاكل الامتثال القائمة من جهة ، ولتقليل احتمالات ظهور مشاكل مماثلة مجدّدا من جهة أخرى . ولا يكون هذا ممكنا إلاّ بوجود معاهدة عدم الانتشار والاطار الذي توفره لبحث هذه المسائل . والرد على مشاكل الامتثال لا يكون بالانتقاص من أهمية معاهدة عدم الانتشار ، بل بتدعيم نظامها للمراقبة والتحقق ، ودعم أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى تنفيذ ذلك النظام .

والانتقاد الثالث الموجه لمعاهدة عدم الانتشار هو أنها لم تحقق ما فيه الكفاية للنهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وبالطبع ، لا مجال هناك لانكار المقولة التي مفادها أنه لم يثبت أن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية يمثل العلاج الشافي الذي كان يراه البعض في الستينات . ولكن ، ليس من المنصف اطلاقا أن نلقي باللائمة على المعاهدة . فالمسألة تقتضي إعادة تقييم للقضية الاقتصادية للطاقة النووية . وما فعلته المعاهدة والضمانات المصاحبة التي تقدمها الوكالة هو توفير اطار مطمئن ضروري للتجارة الدولية في المواد والمعدات النووية المخصصة للأغراض السلمية . وبدون هذا الاطار ، يغدو التعاون الدولي في هذا المجال أصعب بمراحل مما هو عليه اليوم . بل ، يصعب أن نتصور وجوده اطلاقا . كما أن الضمانات التي تقتضيها المعاهدة لا تعيق بأي شكل من الأشكال الاستخدامات القانونية للطاقة النووية . فقد بيّن مثال الكثير من البلدان الصناعية المتقدمة أن الضمانات لا تمثل عقبة في طريق برامج الطاقة النووية الناجحة . كما أنها ليست باهظة التكلفة ، بل على العكس من ذلك ، فهي ثمن بخس بالنظر لما توفره من طمأنينة .

والانتقاد الرابع الذي وجهه إلى المعاهدة بعض المنضمين إليها هو أنه لم يتم احراز تقدم كاف في مجال تحقيق طموحات معاهدة عدم الانتشار الرامية إلى نزع السلاح النووي والعام ؛ وأن القوى النووية ، على وجه التحديد ، تأخرت في تنفيذ التزاماتها الناشئة بموجب المادة السادسة من المعاهدة بغية "مواصلة المفاوضات

بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في مرحلة مبكرة وبنزع الأسلحة النووية" .

والحقيقة هي بالتأكيد أن معاهدة عدم الانتشار هي التي أنشأت الاطار السياسي لكافة ما بذل من جهود نزع الأسلحة خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية ، وبالتحديد جهود الحد من الأسلحة النووية . ولم يكن من باب الصدفة ، مثلا ، أن يعلن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا عن نيتهما استهلال المحادثات الثنائية بشأن الأسلحة النووية في اليوم ذاته الذي فتح فيه باب التوقيع على معاهدة عدم الانتشار . ورغم كثرة الانذارات والانحرافات في العلاقة العامة بين الطرفين ، إلا أنهما واظبا على هذه المحادثات على مدى سنوات كثيرة . وأخيرا ها نحن نشهد ثمار هذه الجهود ونهاية الحرب الباردة .

ومقارنة بالحالة التي كانت سائدة عند التوقيع على معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٦٨ تعتبر التغيرات التي طرأت على التوازن النووي في السنوات الأخيرة مذهلة حقا . فقد أدت معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى لعام ١٩٨٧ إلى القضاء على فئة بأكملها من الأسلحة النووية الموجودة بحوزة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا . وفور دخول معاهدتي "ستارت الأولى" و"ستارت الثانية" حيز التنفيذ تختفي فئة أخرى بأكملها من المنظومات الاستراتيجية الامريكية والروسية ، وهي القذائف الأرضية المحمولة على ناقلات عائدة ذات رؤوس متعددة فردية التوجيه ، وتنخفض مخزونات كل من هذين البلدين إلى ٠٠٠ ٣ من الرؤوس الحربية ، أي إلى كسر يسير مقارنة بما كانت عليه في السنوات الأخيرة . هل يمكن القول فعلا بأن هذا لا يمثل تقدما كبيرا؟ وهل كان من الممكن أن يحصل ذلك من غير معاهدة عدم الانتشار ذاتها؟

إن المملكة المتحدة من ناحيتها لا تحتفظ إلا بالحد الأدنى من السلاح الاستراتيجي النووي الرادع اللازم لاحتياجاتنا الأمنية . ونحن لم نحد عن تلك السياسة في أوج الحرب الباردة ، ولن نحيد عنها الآن . بيد اننا كيفنا مستوى سلاحنا الرادع ليعكس التحسن الذي طرأ في الظروف الأمنية الدولية . فقد سحبنا جميع الأسلحة النووية البحرية من الخدمة ، ونعمل حاليا على تقليل عدد الأسلحة المنقولة جوا إلى النصف . وبالطبع ، نحن نعطي منذ سنوات طويلة ضمانات قاطعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن الظروف التي لن نستخدم فيها أسلحتنا النووية . ولا زلنا ملتزمين بتلك الضمانات .

وفضلا عن الانجازات الملموسة في مجال الحد من الأسلحة النووية ، تبرز أيضا امكانية تحقيق حظر شامل على التجارب . فديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة تذكّر

بتصميم جميع الأطراف في معاهدة الحظر المحدود للتجارب النووية على السعي إلى انهاء جميع التجارب النووية . ويتصاعد الزخم الآن من أجل بلوغ ذلك الهدف ، والمملكة المتحدة على أهبة الاستعداد لتأدية دور كامل وبناء في هذه العملية . ونحن نرحب بالقرار الأخير الذي يمنح اللجنة المخصصة لغرض حظر للتجارب النووية والمنبثقة عن مؤتمر نزع السلاح ولاية جديدة للاعداد لهذه المفاوضات . ونحن نأمل في أن تتسع عضوية مؤتمر نزع السلاح قبل أن تبدأ المفاوضات الموضوعية في السنة الجديدة . ومن شأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب يتم التفاوض بشأنها بكل عناية وينضم إليها جميع الأطراف في مؤتمر نزع السلاح أن تعزز الجهود الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية . ونحن نتطلع إلى اضافة معاهدة كهذه إلى قائمة انجازات مؤتمر نزع السلاح نفسه . غير أن التزامنا بالعمل البناء الرامي إلى ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب يعكس اعتقادنا أن معاهدة عدم الانتشار ستظل سارية هي الأخرى .

لقد ذكرت بعض الانتقادات التي وجهها إلى معاهدة عدم الانتشار المنضمون إليها . غير أنه قد يكون من الخطأ إغفال ذكر الانتقادات التي يوجهها بعض البلدان التي قررت عدم الانضمام إلى المعاهدة ، وهو أن المعاهدة تمييزية في أساسها لأنها تميز بين الدول النووية والدول غير النووية ، أو الأطراف الحائزة والأطراف غير الحائزة .

وهذا صحيح فعلا . لكنه يعزى لأسباب موضوعية . فالأسلحة النووية قد ابتكرت واستخدمت وأصبحت تؤدي دورا حيويا في التوازن الأمني الحرج بين الشرق والغرب أثناء فترة الحرب الباردة . ولا تشعر حكومتي بأن عليها أن تبرر في أي شيء الدور الذي أدته بريطانيا ذاتها في هذه الأحداث . ففي ظل الحرب العالمية الثانية ، نعتقد أننا كنا على حق حين شجعنا العلماء البريطانيين على تأدية دورهم الهام في ابتكار القنبلة الذرية . وفي ظل الحرب الباردة ، نعتقد أننا كنا على حق في تطوير وصناعة الأسلحة النووية الخاصة بنا وفي عدم الاعتماد على مجرد القدرات العسكرية التقليدية لحفظ أمننا .

غير أن الحرب الباردة كانت ظاهرة فريدة من نوعها . إذ إن الحالة الأمنية في سائر بقاع العالم لم يكتنفها في الماضي ولا يكتنفها الآن الخطر الشاذ نفسه المتمثل في المواجهة الايديولوجية والانقسام السياسي . ويمكن فعلا أن يسمّى الإقرار بواقع القوى النووية الخمس الموجودة حاليا في معاهدة عدم الانتشار تمييزا . ولكن تلك القوى كانت تمثل آنذاك الأطراف الرئيسية الفاعلة في علاقة أمنية هشة للغاية ويمكن أن تولدّ عواقب وخيمة لو ارتكبت أية أخطاء . وهو وضع لا تحسدها عليه سائر بلدان العالم .

لكن الحرب الباردة قد انتهت . والسؤال الذي اعتقد ان من المعقول طرحه بشأن القوى النووية اليوم ، ينبغي الا يكون مرتكزاً على مفهوم التمييز بوصفه نتيجة تاريخية بل على السياسات الجارية لهذه القوى . فعلى سبيل المثال: هل تقوم القوى النووية بتكييف تصورها للردع واعتمادها على الأسلحة النووية بما يعكس تحسن البيئة الأمنية؟ في حالة المملكة المتحدة ، نعتقد باننا نقوم بذلك . وهل تمارس القوى النووية إشرافا مسؤولا على مخزوناتها النووية أثناء فترة التكيف مع الظروف الجديدة؟ في حالة المملكة المتحدة نعتقد باننا نقوم بذلك أيضا . وهل تستغل القوى النووية امتلاكها للأسلحة النووية بما يضر بأمن الدول اللانووية؟ في حالة المملكة المتحدة ، لا نعتقد باننا نقوم بذلك .

والاستنتاجات التي تخلص إليها المملكة المتحدة إذن من أجل توسيع نطاق معاهدة عدم الانتشار ، هي التالية: سنواصل العمل من أجل تحقيق انضمام عالمي أو أشبه بالعالمي إلى المعاهدة . أما حيث توجد مشاكل امتثال للمعاهدة ، فيمكن حلها بأسرع وقت عن طريق العمل على تعزيز المعاهدة بدلا من الشعور باليأس منها . وتشكل المعاهدة إطارا لا غنى عنه لإعادة التأكيد على الاستخدام الواسع الانتشار للطاقة النووية من أجل الأغراض السلمية . وقد وفرت المعاهدة أيضا إطارا للنتائج الأخيرة الباهرة النجاح في ميادين مراقبة ونزع الأسلحة النووية . وما لم تتوفر معاهدة عدم انتشار قابلة للدوام ، تكون إمكانية استدامة هذه النتائج أمراً مشكوكاً فيه .

ونحن نعتقد بالتالي بأن معاهدة عدم الانتشار لا تزال تعكس مصلحتنا المشتركة جميعا . فقيمتها ومصداقيتها هما الآن أرفع مستوى مما كانتا عليه عند التوقيع على المعاهدة في عام ١٩٦٨ . ومن غير المحتمل ان تقلل الأحداث المقبلة من أهميتها . وعليه ، نأمل بأن يكون من الممكن في عام ١٩٩٥ ، توسيع نطاقها على نحو غير محدود .

الرئيس: أشكر مساعد نائب وزير الدولة للشؤون الخارجية والكومنولث في المملكة المتحدة ، على بيانه الهام . وأعطي الكلمة الآن لممثل اندونيسيا ، السفير بروشودينينغرات .

السيد بروشودينينغرات: (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس ، يود وفدي إذ يتحدث في أواخر دورتنا لعام ١٩٩٣ ، ان يتناول بإيجاز بعض القضايا التي كانت موضوع اهتمام متنام من قبل مؤتمر نزع السلاح . لكن قبل ذلك ، اسمحوا لي أن أعرب بادئ ذي بدء عن مقدار ما أشعر به من امتياز إذ اتحدث في هذه الجلسة العامة في ظل رئاستكم اللامعة . والواقع أن ما من شخص أجدر أن يتبوأ الرئاسة من دبلوماسي متمرس مثلكم في هذه المرحلة الختامية الحاسمة من أعمال

المؤتمر لعام ١٩٩٣ . وامتناني موجه أيضا إلى سلفكم ، السفير بيريز نوفوا من كوبا ، تقديرا لرئاسته المثالية . وهل لي أيضا أن اغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن التقدير للزميلين المغادرين من زملائنا ، السفير بنهيمة من المغرب والسفير سميشي من الجزائر ، اللذين كانت تربطني بهما أفضل الروابط على المستويين الرسمي والشخصي على حد سواء؟ واتمنى لكليهما النجاح التام في مواصلة مهنتهما البارزة .

إن إحدى أهم القضايا الرئيسية حتى اليوم هي بدون شك قضية الحظر الشامل للتجارب . وفي هذا الصدد ، اسمحوا لي بادئ ذي بدء بأن انضم إلى سائر الوفود في الترحيب بالقرار الذي اتخذته حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والاتحاد الروسي في تمديد الوقف الاختياري لتجاربها النووية . واننا لنأمل أيضا بأن تنضم قريبا دول أخرى حائزة للأسلحة النووية ، إلى هذا النغم الصامت الجميل في مواقع التجارب النووية ، مما يفتح الباب على مصراعيه للتوصل إلى معاهدة نهائية للحظر الشامل للتجارب . واندونيسيا ، تمشياً مع سياستها الأساسية الرامية إلى القضاء الكامل على جميع أسلحة الدمار الشامل ، وهو أمر تسهم فيه بلا شك معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، كانت دائما نشطة في أي جهود جماعية يبذلها المجتمع الدولي بغية التوصل إلى إبرام المعاهدة . وفي عهد الحرب الباردة ، حين كانت المحاولات في اتجاه تحقيق هذه الغاية من خلال مؤتمر نزع السلاح قد وصلت إلى طريق مسدود بفعل تنافس القوى العظمى وسياسات الكتل ، قامت ست دول غير حائزة للأسلحة النووية من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ، وهي اندونيسيا وبيرو وسري لانكا وفنزويلا والمكسيك ويوغسلافيا السابقة ، بمبادرة تهدف إلى التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب من خلال مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذي عقد في آخر الأمر في عام ١٩٩١ . لكن لسوء الحظ ، منع السير في هذا السبيل أيضاً حتى منتهاه .

وحتى الآن ، ومع التغير الايجابي الحاصل في المناخ السياسي الدولي ، بدأ زخم جديد من أجل بذل جهود متجددة وأكثر جدية ، فيما يؤمّل ، لابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب . وعليه ، وإلى جانب المبادرة المتخذة في مؤتمر نزع السلاح ، دعا وزير الخارجية علي العطاس بصفته رئيسا لمؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، وعملا بالقرار ٤٦/٤٧ للجمعية العامة ، إلى اجتماع خاص للدول الأطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب بتاريخ ١٠ و١١ آب/اغسطس ١٩٩٣ في نيويورك ، من أجل الغرض الصريح المتمثل في النظر في جدوى دعوة مؤتمر التعديل إلى الانعقاد من جديد في وقت لاحق من هذه السنة . وفيما يلي الاستنتاجات التي خلص إليها الرئيس في نهاية الاجتماع الخاص . أولاً ، استرعى الاجتماع الخاص للدول الأطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، اهتمام هذه الدول إلى كون النظر في إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، يجري في مسارات ثلاثة ، هي مؤتمر نزع السلاح ومؤتمر التعديل والمشاورات

بين القوى النووية . ثانياً ، أعربت بعض الوفود التي حضرت الاجتماع عما تفضله فيما يتعلق بالمنبر الذي ينبغي ان يتابع فيه موضوع ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب . وعلى الرغم من ذلك كان هناك توافق عام في الآراء على أن يكون العمل الجاري بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب في المنابر الثلاثة المختلفة ، عملاً داعماً وتكميليا فيما بينها . ثالثاً ، رحب الاجتماع الخاص أيضا بقرار مؤتمر نزع السلاح منح لجنته المخصصة لحظر التجارب النووية ولاية التفاوض بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب . رابعاً ، عهدت الدول الأطراف أيضا إلى رئيس مؤتمر التعديل مهمة الاستمرار في مشاوراته مع الدول الأطراف فضلا عن الدول غير الأطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب وعقد اجتماع خاص آخر في بداية عام ١٩٩٤ ، بغية استعراض التطورات وتقييم الحالة فيما يتعلق بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب والنظر في جدوى استئناف عمل مؤتمر التعديل في وقت لاحق من تلك السنة . وفيما يتعلق بوفدي ، وبالنظر إلى الاهمية الكبرى التي نعلقها على ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، فإننا نفضل ابقاء جميع الخيارات مفتوحة ولا سيما في وقت اكتسبت فيه معاهدة الحظر الشامل للتجارب مزيدا من الالحاح بالنظر إلى اقتراب انعقاد مؤتمر معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ . ويرى وفدي أن ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب سيعزز بالتأكيد نظام عدم الانتشار الموجود ، ولا سيما الجانب الرأسي للانتشار . كما يمكن ان تكون المعاهدة بمثابة اختبار حاسم لالتزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح النووي .

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى الشفافية في مسألة التسلح . فمنذ اللحظة الأولى ، استشف وفدي ميزة وضع مدونة دولية للسلوك بشأن عمليات نقل الأسلحة فضلا عن المقتنيات العسكرية بغية تعزيز الثقة بين الدول ، مما يسهم بالتالي في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في عصر التشكك هذا . ومن ثم ، كانت اندونيسيا من بين الدول التي صوتت بالايجاب على قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لام فيما يتعلق بالشفافية في مسألة التسلح ، الذي اتفقت فيه الدول الأعضاء من جملة أمور على إنشاء سجل عالمي للأسلحة التقليدية . وبغية الإسهام في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لام ، تقوم الحكومة الاندونيسية الآن بجمع البيانات عن التسلح والمعلومات العسكرية كما هو مطلوب في القرار . وفور انجاز هذا العمل ، لن نتوانى عن أن نقدم إلى الامين العام للأمم المتحدة ، البيانات ذات الصلة عن العمليات الدولية لنقل الأسلحة والمقتنيات العسكرية والتوريدات من خلال الانتاج الوطني وأي سياسات أخرى ذات صلة . وإننا لنعتقد بأنه ما ان تقدم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المعلومات المطلوبة ، سيشكل السجل أداة مهمة لبناء الثقة بين الدول ، ولا سيما تلك الموجودة في مناطق التوتر الشديد .

ويجب ، من ناحية أخرى ، أن نكون على ثبات في المبدأ عند التصدي لمسألة الشفافية في التسلح . فأي محاولة ترمي إلى التمييع المتعمد لهدف الشفافية في مسألة التسلح وإلى الحد تعسفاً من نطاقه ، تنطوي بالمقابل على خطر إنشاء نظام عدم انتشار تمييزي آخر ، وهو بالتالي أمر لن يقبله وفدي . ويسري الاعتبار ذاته على أي إجراء يرمي إلى إساءة استخدام هذه الأداة ، مما يعيق على نحو تعسفي فرص الوصول المشروع لجميع البلدان ، ولا سيما البلدان النامية ، إلى التكنولوجيا المتقدمة التي هي في مسيس الحاجة إليها للأغراض الإنمائية . وإن وفدي ، في هذا السياق ، ليرغب في هذه المرحلة بالذات ، ان يكرر تأييده الكامل للبيان الصادر باسم غالبية مجموعة البلدان الـ ٢١ ، كما هو وارد في الوثيقة CD/TIA/WP.16 ، والذي ذكر بأنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعالج المسألة بطريقة شاملة وغير تمييزية ، بحيث تشمل جميع فئات وأنواع الأسلحة ، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل والمخزونات والانتاج المحلي والأسلحة الخاضعة للبحوث والتطوير والاختبار والتقييم . وللسبب ذاته ، رأينا بعد التروي في التفكير ، انه ينبغي عدم معالجة الشفافية في مسألة التسلح بمغالاة في التبسيط ، بل ينبغي معالجتها عوضا عن ذلك بطريقة تأخذ في الاعتبار السمات الخاصة لدولة معينة ولبيئتها الاقليمية ، فضلا عن حقها المشروع في الدفاع عن النفس بما يتفق والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . وبما أن اندونيسيا دولة أرخبيلية موزعة أراضيها على ما يزيد على ٠٠٠ ١٣ جزيرة يبلغ عدد سكانها ما يقرب من ٢٠٠ مليون نسمة ، فإن احتياجاتها مثلا لحماية سلامتها الاقليمية وسيادتها الوطنية تكون بالضرورة مختلفة عن احتياجات البلدان غير الساحلية أو الدول التي تكون رقعتها الجغرافية متضامّة وعدد سكانها أقل . علاوة على ذلك ، وإذ نأخذ في الاعتبار القضايا المعقدة التي لا تزال تنتظر البحث والتي تحوم حول الشفافية في مسألة التسلح ، يجدر بنا أن نؤكد على التوصية الواردة في تقرير اللجنة المخصصة للشفافية في مسألة التسلح والقائلة بأن يعاد إنشاء اللجنة المخصصة في بداية دورة عام ١٩٩٤ لمؤتمر نزع السلاح .

بالانتقال إلى موضوع نزع السلاح الاقليمي ، أود بادئ ذي بدء أن أعلم المؤتمر بأنه خلال الاجتماع الوزاري السادس والعشرين لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، المعقود في سنغافورة الشهر الماضي ، أيدت البلدان الأعضاء في الرابطة المذكورة برنامج عمل من أجل إنشاء منطقة للسلم والحرية والحياد في جنوب شرقي آسيا ، يهدف إلى الإبقاء على هذه الشروط وتعزيزها في البيئة الجغراسياسية الجديدة . وأوصى الاجتماع كذلك بتكثيف العمل على مشروع المعاهدة بشأن منطقة جنوب شرق آسيوية منزوعة السلاح النووي . وستتابع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا مشاوراتها وتكثفها مع الدول الاقليمية الأخرى ولا سيما القوى الرئيسية ، في محاولة منها لإقناعها باستمرار صلاحية هذه المفاهيم ، حتى في ظل الظروف الحالية المتغيرة ، بوصفها الإطار الوحيد القابل

للبقاء من أجل تحقيق قدر أكبر من السلم والأمن والرخاء العام ، فضلاً عن إيجاد علاقات أكثر انسجاما ونفعا متبادلا في منطقة آسيا والمحيط الهادي . وبعد تقييم التعاون السياسي والأمني المتنامي في جنوب شرقي آسيا وتعزيز الحوار في منطقة آسيا والمحيط الهادي ، اتخذت بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا قرارا هاما آخر يقضي بإنشاء منبر اقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا من أجل مناقشة القضايا السياسية والأمنية في المنطقة . وسيقوم المنبر الاقليمي للرابطة للمرة الأولى ، بدعوة بابوا غينيا الجديدة وروسيا والصين وفييت نام ولاو ، للاجتماع بالرابطة وشركائها في الحوار في بانكوك في عام ١٩٩٤ ، في محاولة لايجاد سبل ووسائل تعزيز المشاورات بشأن القضايا الاقليمية السياسية والأمنية .

وهناك قضية هامة أخرى في سياق أمننا الاقليمي هي قضية بحر الصين الجنوبي . فهذا البحر بأهميته الاستراتيجية الكبرى والتاريخ الطويل للنزاعات المتوطنة بين الدول المطلة عليه ، والمطالبات السيادية والولائية المتضاربة بين الدول ، التي يزيدها حدّة ما لم يحل من مسائل ترسيم حدود المياه الاقليمية والاجراف القارية والمناطق الاقتصادية الخالصة ، وما يتوقع وجوده من الموارد البحرية المعدنية والحية على نطاق واسع في المنطقة ، إنما يشكل تحديا حقيقيا لأمننا الاقليمي . وعليه ، نعتبر بأن بحر الصين الجنوبي يمكن أن يصبح شرارة الانفجار التالية في اقاليمنا . وليسهل على الدول المعنية والمهتمة أن تعالج ذلك النزاع المحتمل ، وأن تسهم بالتالي في تحقيق توازن أمني اقليمي جديد في عهد ما بعد الحرب الباردة ، بادرت اندونيسيا منذ بعض الوقت إلى تنظيم حلقات عملية بشأن بحر الصين الجنوبي . وتنعقد رابع حلقة عملية منها في سورابايا في الوقت الحاضر ، وقد تم تسجيل تقدم بارز منذ بداية هذه الممارسة ، أي منذ أقل من أربع سنوات مضت . وبالنظر إلى هذا التقدم المنجز ، قدمت توصية بإمكانية أن تضم الحلقات العملية مشتركين من الدول غير الاقليمية التي تشعر بأن مصالحها الحيوية محلّ رهان في بحر الصين الجنوبي . وتأمل اندونيسيا من جهتها ، ونظرا للاتجاهات الايجابية ، أن تدرك الحكومات المعنية في وقت قريب ، بأن من المرغوب فيه والمؤاتي تحسين الشكل الراهن غير الرسمي للحلقات العملية والاشتراك في حوار بين الحكومات ذي طابع رسمي أبرز بشأن المسألة .

وأخيرا ، اسمحوا لي أن أقول بعض الكلمات فيما يتعلق بتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح . ويرغب وفدي في أن يسجل رسميا تقديره الخالص للجهود الجهيدة التي بذلها السفير أوسوليفان ، بالنظر خاصة إلى أن القضية المشار إليها بالغة الدقة . وعلى الرغم من ذلك ، سيكون من باب الإخلال بمبدأ الصراحة من جانبنا إن سكتنا عن حقيقة أن توصية السفير أوسوليفان لا ترضينا تمام الرضى . ومع أننا لا نرى وجود أي مشكلة رئيسية فيما يتعلق بالبلدان الموصى بعضويتها ، فإننا نعتقد مخلصين بأن

التركيبة التي ستنشأ عن ذلك تفتقر إلى حد ما إلى التوازن الجغرافي العادل . وعليه ، لئن كنا على استعداد للتمشي مع توافق الآراء الناشئ ، إلا أننا نرى من الضروري التشديد على أهمية الاستعراض الفعال للمسألة ومعالجتها تدريجيا بغية جعلها أكثر توازنا والتوصل بالتالي إلى توافق أكبر في الآراء في ما نضطلع به في المستقبل من أعمال .

الرئيس: أشكر ممثل اندونيسيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي عبّر عنها للرئاسة . وأعطي الكلمة الآن إلى للسيد فينيرا ، ممثل الجمهورية التشيكية .

السيد فينيرا (الجمهورية التشيكية) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس ، يشرفني أن أتوجه بالكلمة إلى هذه الهيئة الرئيسية للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح والتي تضطلع بأعمالها هذا الشهر في ظل رئاستكم المميزة واللامعة . واسمحوا لي أن أشكر ، في هذه المناسبة ، السفير بيريز نوفوا من كوبا على جودة الطريقة التي ترأس بها مؤتمرنا خلال الأسابيع الماضية . وتعلق الجمهورية التشيكية أهمية كبرى على مداولات المؤتمر ، التي أدت في الماضي إلى إبرام معاهدات نزع سلاح هامة مثل معاهدة عدم الانتشار أو معاهدة الحظر الجزئي للتجارب أو معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية وتدميرها المبرمة منذ عهد أقرب . وقد شاركت تشيكوسلوفاكيا مشاركة ناشطة في إعداد هذه الاتفاقات وفي تطبيقها . وبوصف دولتنا واحدة من الدول التي تخلف الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية ، نعتبر أنفسنا بالتالي مشاركين فيما حققه مؤتمر نزع السلاح حتى الآن .

وكما ركز المؤتمر في السنوات السابقة على إعداد اتفاقية للأسلحة الكيميائية ، ينبغي له أن يركز أيضا في المستقبل الأقرب على قضية أو قضيتين "واعدتين" لكيلا يستغرق الأمر عقدا آخر قبل التوصل إلى اتفاقات جديدة . وقد خلّف سباق التسلح في فترة الحرب الباردة مجموعة كبيرة من الأعمال يجب على مؤسسات مثل هذا المؤتمر أن تنجزها وينبغي أن يتم ذلك دون تأخير مفرط . وينبغي معالجة جميع بنود جدول الأعمال بروح من المسؤولية المتساوية . ومع ذلك ، سيقتضي بعضها بذل جهود على المدى الأطول في حين أن مهاما أخرى تبدو في آن واحد ملحة وقابلة للتحقيق في المستقبل المنظور . فحظر التجارب النووية قضية ملحة باعتبار أن الاستمرار في تجارب الأسلحة النووية لا يسعه الاسهام في نجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار والتمديد المطلوب الآن لسريان المعاهدة في عام ١٩٩٥ . ويبدو هذا الأمر قابلا للتحقيق أيضا بالنظر إلى النهج البناء الذي تنتهجه الدول الحائزة للأسلحة النووية والمتجسد في الوقف الاختياري الحالي للتجارب النووية . وإننا نتطلع إلى الشروع قريبا في

المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الحظر الشامل للتجارب . وهذه المفاوضات لا يلزم أن تبدأ من نقطة الصفر ؛ ذلك أن عددا من قضايا التحقق في مجال حظر التجارب في المستقبل قد نوقش مناقشة مفيدة سواء على صعيد فريق الخبراء العلميين أو الفريق العامل ذي الصلة . والجمهورية التشيكية عازمة على أن تضمن لخبرائها مشاركة فعالة في فريق الخبراء العلميين ولنفسها حصة مما سينقل في المستقبل من البيانات السيزمية التي ستكون أساسية بالنسبة للتحقق من تنفيذ الحظر الشامل للتجارب .

وإننا نشاطر غيرنا إلى حد كبير فيما أعرب عنه من آراء تتعلق بأسلحة الدمار الشامل ، والجهود المبذولة لمنع انتشار هذه الأسلحة ووسائل نقلها ، وعمليات نقل الأسلحة ، والشفافية في عمليات التسلح وغيرها من تدابير بناء الثقة . وتشترك الجمهورية التشيكية بصورة نشطة في عدد من الأفرقة الهادفة إلى مراقبة الصادرات ذات الصلة ، ونحن ننظر في مسألة الانضمام إلى الترتيبات المتعددة الأطراف التي لسنا بعد عضوا كاملا فيها ، مثل نظام مراقبة تكنولوجيات صنع القذائف أو مجموعة استراليا . وفي هذا الصدد ، لا يسعنا إلا أن نرحب بالاهتمام المتزايد الذي يوليه مؤتمر نزع السلاح لمسألة الشفافية في التسلح . فسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية هو خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح وقد قررت الجمهورية التشيكية المشاركة في أول تبادل للبيانات ذات الصلة على الرغم من أن انفصال الجمهوريتين التشيكية والسلوفاكية عن الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية ، قد تسبب لنا في بعض الصعوبات في إنجاز المعلومات المطلوبة . ويمكن اعتبار الشفافية في عمليات التسلح مهمة من المهام الطويلة الأجل بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح . بيد أن هذا الأمر لا يقلل في شيء من أهميتها . وإذا اتخذت القرارات الصحيحة في هذا السبيل ، سيكون جزاؤنا في المستقبل تعزيز الأمن للجميع .

وقضية توسيع مؤتمر نزع السلاح هي إحدى القضايا التي يجري النظر فيها منذ ١٥ سنة ، وقد اقترح على ما يبدو عدد من الأعضاء الجدد في مؤتمر نزع السلاح . ومن الواضح أن ليس من باب المفاجأة في القول بأن الجمهورية التشيكية مهتمة هي الأخرى بأن تصبح دولة عضوا في مؤتمر نزع السلاح على الرغم من عدم تعجلنا في تقديم طلب رسمي في هذا الصدد . وهذا نتيجة للاقتراح المشترك القائل بأن تصبح سلوفاكيا خليفة الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية في مؤتمر نزع السلاح . وقد تأجل الطلب التشيكي بالانضمام إلى عضوية مؤتمر نزع السلاح ، تحديدا من أجل تهيئة الظروف المؤاتية لقبول الجمهورية السلوفاكية أولا . وسنكون ممتنين للغاية لو أمكن أخذ هذا الأمر في الاعتبار وإتاحة الإمكانية للجمهورية التشيكية من أجل أن تواصل الإسهام في مساعي مؤتمر نزع السلاح .

الرئيس: أشكر ممثل الجمهورية التشيكية على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي عبّر عنها للرئاسة والآن أعطي الكلمة للسفير هوفمان رئيس اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي الذي سيعرض تقرير اللجنة الذي سبق توزيعه في الوثيقة CD/1217 .

السيد هوفمان (ألمانيا) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس ، إننا نتجه في ظل توجيهكم القدير إلى تحقيق إنجازات هامة في مؤتمر نزع السلاح . والوفد الالماني يهنئكم من صميم الفؤاد على هذا الأمر . وكما سبق وأشرتم ، يشرفني اليوم أن أقدم تقرير اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . والتقرير الذي جرى تعميمه بوصفه الوثيقة CD/1217 المؤرخة في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٣ ، والموجود أمامكم ، يغطي نشاط اللجنة خلال دورة هذه السنة . وقد بذلنا قصارى جهدنا لنكون منسجمين مع المبادئ التوجيهية التي تفضل بها السفير كمال لتحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته . وقد تابعت اللجنة بموجب الولاية التي منحها إياها المؤتمر ، فحصها وتحديدها من خلال النظر الموضوعي ، للقضايا المتصلة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وفي هذا السياق ، أولي الاعتبار للاتفاقات الموجودة فضلا عن المقترحات والمبادرات والتطورات ذات الصلة منذ إنشاء اللجنة في عام ١٩٨٥ .

وقد أجريت المناقشات العامة والمشاورات غير الرسمية في مناخ من التعاون ، أود أن أشكر عليه جميع الوفود المشاركة - الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء . وأود أن أشكر بصورة خاصة منسقي المجموعات: السيد هنريك باك عن مجموعة أوروبا الشرقية ، والسيد كارلوس سلفادجي عن المجموعة الغربية ، والسيد فاروق عن مجموعة الـ ٢١ ، فضلا عن ممثلي السويد والصين . وأود توجيه تقدير خاص إلى أصدقاء الرئيس ، الكولونيل دياشنكو والكولونيل نوفوسادوف والكولونيل سوخاريف من وفد الاتحاد الروسي والسيد رافاييل غروسي من وفد الأرجنتين ، الذين أشرفوا على التوالي على مشاورات مفتوحة العضوية بشأن المواضيع الهامة التالية: تدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي والمصطلحات والجوانب ذات الصلة الاخرى المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وأفادت اللجنة أيضا ، على غرار السنوات السابقة ، من الإسهامات العلمية والتقنية لخبراء من وفود ألمانيا وايطاليا والسويد وفرنسا ومصر والولايات المتحدة الأمريكية ، الذين أود أن أعرب لهم عن تقديري الخالص . وبالإضافة إلى ذلك أشكر السيد بوغومولوف على عمله الخالص من كل الشوائب كأمين للجنة وعلى نصائحه القيمة المسداة في ظل التوجيه البارع للسفير بيراساتيغي .

وكما هو متوقع ، تمّ أثناء مداولاتنا الاعراب عن آراء مختلفة بل متعارضة في كثير من الأحيان . وقد نجحت اللجنة مع ذلك في جهودها لتحديد مجالات التقارب

المناسبة للعمل في المستقبل بغية التوصل إلى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ويوصي التقرير بالتالي بأن يعيد مؤتمر نزع السلاح في بداية دورة عام ١٩٩٤ ، إنشاء لجنة مخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وإناطتها بالولاية المناسبة ، مع مراعاة الأعمال المنجزة منذ عام ١٩٨٥ .

الرئيس: أشكر السفير هوفمان رئيس اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، على تقديم تقريره وأهنئه على ذلك وأعضاء المؤتمر كما أقدم له الشكر على الكلمات الرقيقة التي عبر عنها لي . كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن تقديري للسفير هوفمان على اختتام عمل اللجنة المخصصة لهذا الموضوع الهام والذي تم انجازه بنجاح والآن أعطي الكلمة للسيد السفير تاناكا ، ممثل اليابان .

السيد تاناكا (اليابان) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس ، سبق لي أن أخذت الكلمة في ظل رئاستكم الأسبوع الماضي لأدلي بمداخلة موجزة ، لكنه لم يتح لي في تلك المناسبة أن أحييكم التحية الواجبة . وعليه ، اسمحوا في مستهل الحديث ، أن أنقل إلى سيادتكم تهنئة وفدي القلبية بتبوّئكم مركز الرئاسة وأن أؤكد لكم تعاوننا المستمر معكم .

لقد طلبت الكلمة اليوم لأقدم للمؤتمر البيان المتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين ، الذي أدلى به السيد موريهيرو هوسوكاوا رئيس وزراء اليابان في أول خطاب سياسي له أمام الجمعية الوطنية بتاريخ ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٣ . وتنص الترجمة المؤقتة للجزء ذي الصلة من بيانه ، على ما يلي:

"إن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل حاجة أمنية ملحة بالنسبة لليابان وللمجتمع العالمي ككل ، وإنني عازم على تأييد فكرة التوصيع غير المحدود لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . بل أذهب إلى أبعد من ذلك ، حيث أرى أن السلم العالمي يتوقف على القضاء نهائيا على جميع الأسلحة النووية في الأرض وعلى نزع السلاح العالمي ، وأنا أنوي الاشتراك في جهود أكثر فعالية على صعيد السياسة الخارجية لتحقيق تلك الغاية" .

الرئيس: أشكر السفير تاناكا ممثل اليابان على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها لي كرئيس للمؤتمر والآن أعطي الكلمة للسفير ري شول ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية .

السيد ري (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس ، يهنئكم وفدي تهنئة حارة على تبوئكم الرئاسة في هذه

المرحلة الهامة جدا من عمل مؤتمر نزع السلاح ، وهو لعلى ثقة من أن دورة هذه السنة ستكلل بالنجاح بفضل جهودكم القديرة والمخلصة .

وقد تميزت الدورة الحالية بإنجازات باهرة فيما يتعلق بتحسين العمل وتعزيز دور مؤتمر نزع السلاح ، انطلاقا من متطلبات الحالة الدولية ومهمة المؤتمر ذاته .

والقرار المتخذ هذه السنة ، التي يحتفل فيها بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد مؤتمر نزع السلاح معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، والقاضي بالبدء في المفاوضات من أجل التوصل إلى معاهدة حظر شامل للتجارب النووية ، يمكن أن يوصف بأنه قرار تاريخي . ونطاقه واسع جدا ، ولو انه لا يعدو كونه خطوة أولى ، بالنظر إلى الوقت والجهود المكرسة لتحقيق هذا الهدف . ومن المعلوم بأن التجارب النووية تنطوي على العديد من الأبعاد العسكرية السياسية والمخاطر التي لا حصر لها . وتمثل التجارب النووية ذاتها أخطر سباق للتسلح بين القوى النووية وتشكل مصدرا أساسيا لانتشار الأسلحة النووية . وإذا لم نتوصل إلى وقف جميع التجارب النووية ، سيستحيل تجنب تعدد الأقطاب النووية ، مما سيمكن كل قوة من القوى النووية من أن تصبح قطبا ، ويفضي السباق إلى التفوق النووي بين عدد من الأقطاب ، إلى خطر لا يمكن مقارنته بعصر الحرب الباردة الثنائية القطب . وحينما أدى الوقف الاختياري للتجارب النووية ، المعلن السنة الماضية وما تقرر من تمديد لهذا الوقف ، من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي وفرنسا ، إلى حفز تأييد المجتمع الدولي وتشجيعه الفعال ، فهذا يدل على أن الدول الحائزة على الأسلحة النووية قد أصبحت بالتأكيد قابلة لفكرة الحظر الشامل الوشيك للتجارب النووية .

وفي الوقت الحاضر ، باتت بعض الدول تسعى جاهدة كي تصبح من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن للأمم المتحدة . وإذ نلاحظ بأن البلدان الخمسة الأعضاء الدائمين في الوقت الحاضر في مجلس الأمن جميعها دول حائزة للأسلحة النووية ، فإن نوايا بلد من البلدان وجهوده الساعية إلى نيل العضوية ، فيما هو يملك المرافق النووية المناسبة وعنده القدرة على انتاج الأسلحة النووية في أي وقت ، تثير مشكلة خطيرة بالنسبة للمجتمع الدولي . ويؤيد وفدي تمام التأييد المبادرة التي اتخذها عدد من الممثلين للبدء دون تأخير في المفاوضات بشأن معاهدة حظر شامل للتجارب النووية وابرامها في عام ١٩٩٥ ، الآن وقد باتت الظروف ملائمة والمناخ مؤات على الصعيد الدولي .

وبالنسبة للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية ، ولا سيما شعوب المناطق والبلدان التي تواجه تهديدا نوويا مباشرا ، يعتبر القضاء على هذا التهديد أمرا حيويا . وعلى الرغم من أن طلبها انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والحصول على ضمانات الأمن السلبية تعكسه فعلا بعض قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، فإن

التهديد النووي ضدها ما يزال قائما . وتؤكد البيئة الحاضرة المتسمة بوجود أحدث الأسلحة الحربية التي لا تقيدها قيود جغرافية أو زمنية أو فضائية ، تأكيدا واضحا على فاعلية الاتفاقيات والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف ، التي هي ملزمة قانونا الزاما أشد من غيرها . وحكومتي وشعب بلادي لم يدّخرا أي جهد في سبيل درء الخطر النووي الذي كان دوما ماثلا أمامنا على مدى عدة عقود وعلى مبعدة بضع كيلومترات داخل الاقليم ذاته ، وعلى مسافة بعيدة أيضا بحرا وجوا . وفي هذا الصدد ، أود أن أذكر المحادثات التي جرت مؤخرا بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالقضية النووية في شبه الجزيرة الكورية . وقد أشرنا في دورة الربيع الى الضغوط التي مورست علينا بحجة "شك نووي" وهمي فيما يتعلق ببلدي ، وامكانية ايجاد حل لهذا الأمر حصرا بين بلدنا والولايات المتحدة الأمريكية ، على أساس الظروف المرتبطة بمنشأ القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية . فالمفاوضات التاريخية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية والبلاغات الرسمية المشتركة التي صدرت ، تبين وتفسر وتؤكد أمورا عديدة . فالمفاوضات التي جرت في الدورة الأولى في نيويورك في حزيران/يونيه الماضي حددت مبادىء حل للقضية النووية وغيرها من القضايا المعلقة بين الطرفين ، وشكل الإعلان المشترك الذي نشر آنئذ ، وعدا ذا أهمية كبرى ، هو الأول من نوعه في تاريخ العلاقات بين البلدين . ويتألف هذا البلاغ الرسمي المشترك بصورة أساسية من وعد قطعته الولايات المتحدة الأمريكية على نفسها فيما يتعلق بضمانات بعدم التهديد بالقوة أو باستخدامها ، بما في ذلك استخدام الأسلحة النووية ، ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، وجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية والحفاظ على السلم والأمن والاحترام المتبادل للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتأييد اعادة توحيد كوريا بصورة سلمية .

وأثناء الجولة الثانية من المحادثات ، المعقودة في جنيف في تموز/يوليه ، دارت المباحثات حول التدابير العملية لتنفيذ المبادىء المبينة في الإعلان السابق الذكر . ويتمثل أحد الجوانب الهامة من المحادثات في جنيف ، فيما يتعلق بنا ، فيما اقترح في المفاوضات من احلال المفاعلات المبردة بالماء الخفيف محل المرافق النووية القائمة التي تستخدم النظام الغرافيتي . ويؤكد هذا الاقتراح مرة جديدة ويوضح كذلك ، سياسة حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية . وهو يشكل أيضا دليلا على أكبر عزم ممكن على تبديد "الشك النووي" القائم فيما يتعلق بنا ، تبديدا نهائيا . أما الموقف من الاقتراح الواضح الذي تقدمت به حكومتي التي كرست منذ وقت طويل الكثير من الجهود لحل قضية الطاقة الوطنية بالاعتماد على تكنولوجيتنا ومواردنا ذاتها ، فذاك مشكلة سياسية تتمثل بالنية الفعلية لحل المشكلة النووية أو عدم حلها ، أكثر مما هي قضية تقنية أو

مالية . وفي اطار الحل النهائي للمشكلة النووية وعلى افتراض أن الحل القائم على توفير مفاعلات المبردة بالماء الخفيف حل قابل للتطبيق ، أعلنت الولايات المتحدة الامريكية انها مهيأة لتأييد الاخذ بالمفاعلات المبردة بالماء الخفيف والسعي الى ايجاد الموارد ذات الصلة بالاشتراك مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية .

وقد اتفق الطرفان على أن التطبيق الكامل وغير المتحيز لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو أمر أساسي لارساء نظام دولي قوي لعدم الانتشار النووي . وقد علمتنا التجربة بأنه إذا قوضت منظمة دولية السيادة الوطنية لبلد من البلدان الاعضاء فيها بانتهاكها اتفاقا معقودا معها وإذا طبقت معيارا مزدوجا وانتقت خيار اللجوء الى التهديدات والضغوط وادارت ظهرها لامكانية عقد مفاوضات لحل المشاكل الناشئة ، فإن من المحتم أن يقع حادث جسيم وخطير يقوض مصالحها العليا . وموقفنا المؤيد لحل تفاوضي ، هو الآن نفس الموقف الذي وقفناه في الماضي دون تغيير . وستكون مسألة التحيز في صلب المحادثات ، كما ستثار مشاكل أخرى ذات صلة في مشاوراتنا القادمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وقد سبق لنا أن استقبلنا فريقا للتفتيش من قبل الوكالة الدولية من الثالث الى العاشر من هذا الشهر ، ووجهت دعوة الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لزيارة بيونغ يانغ من أجل إجراء مفاوضات مقررة لتاريخ ٣١ آب/أغسطس .

وتنفيذ الإعلان المشترك بشأن جعل بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية منطقة لا نووية ، هو مشكلة من المشاكل الرئيسية الواجب معالجتها إذا كنا نريد حل القضية النووية ، ولا يمكن الاضطلاع بذلك إلا من خلال الحوار فحسب . ويبين انقطاع المحادثات بين الشمال والجنوب في هذا المجال ، بأنه لا يمكن التوصل الى النتيجة المنشودة ما لم تتم إزالة كافة العوامل السياسية المعيقة للمفاوضات . ومن هنا تقترح حكومتي الاستعاضة عن المبعوثين الخاصين بمؤتمر قمة بين الشمال والجنوب والدخول في صلب الموضوع الواجب مناقشته على المستوى السياسي بما في ذلك القضية النووية . وقد أدرك شريكنا في مفاوضات جنيف ما اقترحناه بشأن الحوار بين الشمال والجنوب وأيده ؛ وأعاد الطرفان التأكيد على أهمية تطبيق الإعلان المشترك بين الشمال والجنوب .

وقد فتحت المحادثات الكورية الأمريكية آفاقا مرتقبة لحل جذري ونهائي للقضية النووية في شبه الجزيرة الكورية كما أرست الأسس الكفيلة بتحسين العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية . وبهذه الطريقة جعلت من الممكن التخفيف من التوتر القائم في هذا الجزء من العالم حيث كانت درجة التوتر واحتمال نشوب النزاع بالغي الخطورة ، مما يسهم بالتالي الى حد كبير في السلم والأمن في آسيا وفي كل مكان من بقية عالمنا . وإذا أدىّ الطرفين واجباتهما

بصدق ، ستكون المفاوضات بكل تأكيد متقدمة ومثمرة بدرجة أكبر . وسوف تضمحل نتائج الحرب الباردة نهائيا في شبه الجزيرة الكورية إذا طبقت التزامات مثل ضمانات الأمن السلبية بعدم استخدام الأسلحة النووية والكف عن التهديد باللجوء الى القوة المسلحة ، بما في ذلك المناورات العسكرية المشتركة المعروفة "بروح الفريق" ، وما إلى ذلك . ويأمل وفدي في أن يستمر مؤتمر نزع السلاح دون تحفظ في تأييد وتشجيع المحادثات على المستوى الحكومي العالي بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية .

الرئيس: أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه وعلى عبارات التقدير التي عبر عنها للرئاسة .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس ، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها اثناء رئاستكم أرجو أن تتقبلوا تهانيّ وتهاني وفدي . إن المؤتمر لمحظوظ بالفعل أن يكون زمام أموره في أياد مثل أياديكم المقتدرة . وإني أؤكد لكم بأن وفد الولايات المتحدة الأمريكية على أتم الاستعداد للتعاون تماما مع جهودكم اثناء هذا الجزء الهام من المؤتمر ، وأثناء الفترة السابقة لبدء دورة عام ١٩٩٤ أيضا .

وإني أتناول الكلمة لأنوه بالتقرير الممتاز الذي قدمته لنا الأسبوع الماضي الدكتورة أولا دهلمان ، والذي نعتمده اليوم ، بشأن آخر اجتماع لفريق الخبراء العلميين . وحكومتي مغتبطة بأن تكون الاستعدادات للاختبار التقني الثالث جارية على قدم وساق . وإننا ، أسوة بغيرنا ، نعلق أهمية كبرى على هذه التجربة السيزمية ، ويقدم آخر تقرير لفريق الخبراء العلميين تفاصيل هامة بشأن برنامج الاختبار والاستعداد له . ونود أن نغتنم هذه الفرصة ، كما فعلنا في السابق ، للتشديد على أهمية المشاركة الواسعة في الاختبار التقني الثالث المتوقع . ويمكن للوفود الموجودة في هذه القاعة أن تسهم في نجاحه ، لكن المشاركة عبر نصفي الكرة هامة للغاية .

وقد سر وفدي لكون الدورة الأخيرة لفريق الخبراء العلميين أتاحت فرصا عديدة للتبادل القيم للآراء بين فريق الخبراء العلميين واللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية . وما فتئت عمليات التبادل هذه تبين بأن الهيئتين تفيدان الكثير من التفاعل والمناقشة . وبناء عليه ، نعتقد بأن من الجدير أن تحسن الوفود الى مؤتمر نزع السلاح الالمام بنشاط مركز البيانات الدولية التابع لفريق الخبراء العلميين والموجود في ايرلنجتون ، فرجينيا ، بالقرب من واشنطن العاصمة وتفهم طبيعة هذا النشاط . وسيجري استخدام هذا المركز أثناء الاختبار التقني الثالث المرتقب .

ومن أجل تحقيق هذه الغاية ، يسرني أن أعلن بأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تدعو رؤساء الوفود المعنية الى مؤتمر نزع السلاح أو ممثليهم لزيارة هذا المركز اثناء الدورة القادمة للجنة الأولى للأمم المتحدة . وسيرعى وفد الولايات المتحدة الأمريكية في فريق الخبراء العلميين هذا الحدث ، وتفكر حكومتي في اطار زمني يقع بين ١ و٤ تشرين الثاني/نوفمبر . وترى الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر أن هذا الأمر سيستغرق يوما واحدا ، على أن تسافر الوفود الى مؤتمر نزع السلاح من نيويورك وتعود إليها على نفقتها الخاصة ، بغرض الاطلاع على قدرات مركز البيانات الدولي وتوضيحها .

ويعتقد وفد الولايات المتحدة بأن مثل هذا الحدث سيساعد على المضي قدما في تفهم القدرات السيزمية التقنية في سياق الاختبار التقني الثالث ، وإمكان تطبيقها على التحقق من الامتثال لمعاهدة محتملة للحظر الشامل للتجارب . وإني لسعيد بنقل هذه الدعوة الشفوية إليكم وسأتبعها بالتفاصيل في مرحلة لاحقة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر السفير ليدوغار على بيانه وعلى دعوته لزيارة مركز فريق الخبراء العلميين وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة . والمتحدث التالي على القائمة التي أمامي هو السفير أوسوليفان ، المنسق الخاص لمؤتمر نزع السلاح بشأن مسألة توسيع عضويته .

السيد أوسوليفان (استراليا) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس ، بما أن الفرصة كانت قد أتيحت لي للإعراب لكم عن سرور وفدي برؤيتكم تتبوأون سدة رئاسة اجتماعاتنا ، فإني أكرر مجرد تأييدنا لأنشطتكم وامتنانا لروح القيادة التي تبدونها .

وإني أتناول الكلمة لأوضح بعض عناصر التقرير الذي قدمته بتاريخ ١٢ آب/أغسطس بوصفي مقررا خاصا لمؤتمر نزع السلاح بشأن توسيع عضويته . وأقوم بهذا لأنني أدرك بأن هذه التوضيحات ستجعل عددا من الوفود ترتاح له .

وقد شددت في التقرير على أن التوسيع الذي اقترحته ينبغي أن يكون ديناميا وجزءا من نهج قائم على مراحل . ويمثل التوسيع المقترح توافقا في الآراء على ما يمكن التوصل إليه كخطوة أولى في الوقت الحاضر . ويترتب منطقيا على مفهوم النهج الديناميكي والقائم على مراحل الذي اقترحته أن المقصود من توصيتي ليس التفرد ولا الجمود . ولعل من المفيد بالتالي الاستمرار في التصدي لمفهوم توسيع العضوية ، لا سيما فيما يتعلق بالدول التي يكون حضورها ذا أهمية بالنسبة لعمل المؤتمر .

وبالتالي أوصي بأن يبقي مؤتمر نزع السلاح على موضوع توسيع عضويته قيد الاستعراض ابتداء من عام ١٩٩٤ . وليتسنى القيام بذلك على أساس شامل قدر الإمكان ، ومراعاة للبلدان التي سبق أن قدمت طلبات بالانضمام ، يجوز لأي بلد آخر مهتم بالانضمام إلى عضوية مؤتمر نزع السلاح أن يقدم طلبا بذلك في أقرب وقت ممكن . وينبغي بذل الجهود لمعالجة هذه الحالات بوصف ذلك متابعة للتوسيع الحالي . وأقترح أيضا بأن يستعرض المؤتمر عضويته في فترات منتظمة ، كل ٥ أو ١٠ سنوات مثلا ، في ضوء تجربة توسيعه الأولى ووفقا للمادة ٣ من نظامه الداخلي . وسيوفر هذا الأمر ضمانا باستمرار النهج الديناميي . وكما قلت في ١٣ آب/أغسطس ، تمثل توصيتي مجموعة متوازنة بدقة شديدة . وأرجو أن يكون البيان السابق مدعاة لقبول المجموعة من طرف الجميع . وأطلب أن يدرج هذا البيان بوصفه جزءا لا يتجزأ من تقريري عن توسيع عضوية نزع السلاح .

الرئيس: أشكر السفير أوسوليفان المنسق الخاص لموضوع توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي عبر عنها للرئاسة . وقد أخذنا علما بطلبه اعتبار البيان الذي ألقاه جزءا لا يتجزأ من التقرير الذي سبق تقديمه حول هذا الموضوع . بهذا حضرات السيدات والسادة تنتهي قائمة المتحدثين التي أمامي اليوم وأود أن أتعرف على ما إذا كان هناك أي وفد آخر يرغب في أخذ الكلمة في هذه المرحلة . أعطي الكلمة للسيد ممثل الجمهورية التونسية .

السيد بعتي (تونس): شكرا سيدي الرئيس سبق لوفد بلادي أن تقدم اليكم بالتهنئة لاعتلائكم سدة الرئاسة ونحن واثقون من أن الدورة الحالية ستصل إلى نتائج جد ايجابية تحت قيادتكم واسمحوا لي سيدي الرئيس بأن ألقي باللغة الفرنسية كلمة موجزة بخصوص ما تفضل به السيد ممثل استراليا .

(تابع بالفرنسية)

أود أن أشكر سفير أستراليا ، المنسق الخاص بشأن مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح ، على عرضه من جهة ومن جهة أخرى على أجوبته على الأسئلة التي طرحتها في الجلسة العامة المعقودة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٣ . وأود بادئ ذي بدء أن أقول بأن وفدي أحاط علما بأن عضوية المؤتمر ستكون موضوع استعراض دوري ابتداء من عام ١٩٩٤ بغية اضافة بلدان جديدة ، أنا على ثقة من أن رائدها الوحيد هو الرغبة في المشاركة في هذا المسعى الجماعي لاحلال السلم والأمن في العالم . وبدافع من هذه الروح ، كانت بلادي قد قدمت طلبا للعضوية منذ ما يزيد على ١١ سنة خلت . وكانت من بين أوائل البلدان التي أعربت عن اهتمامها بعمل مؤتمر نزع السلاح وبتعزيزه بوصفه أداة تفاوض متعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح من أجل تحقيق السلم والأمن . ويندرج ترشحنا في اطار المبادئ التي تستوحى منها دبلوماسيتنا وتسترشد بها ، وهي مبادئ قائمة على

البحث الدائم عن حلول تفاوضية للنزاعات والرغبة في الحد من جميع مصادر التوتر والنزاعات وازالتها .

ولطالما انعكس في مناسبات عديدة تعلقنا بالسلم والأمن في توقيعنا الفوري واعتمادنا السريع للصكوك الدولية التي جرى التفاوض حولها في ميدان نزع السلاح . وتقدم مشاركة تونس في مؤتمر باريس وتوقيعها الفوري على اتفاقية الاسلحة الكيميائية ، دلائل اضافية على ايمانها بفعالية وصلابة الالتزامات المتفق عليها في المنبر المتعدد الأطراف والمتسم بالشفافية ألا وهو مؤتمر نزع السلاح . ويثبت هذا التوقيع التزامنا بالعمل مع الآخرين من أجل تحقيق المزيد من الحد من الاسلحة الكيميائية والأسلحة التي تمثل مصدرا للخطر ورغبتنا في تعزيز ارساء سلام وأمن دائمين في العالم . وفي الوقت الذي نرحب فيه بالمبادرات الاخيرة التي قام بها الرئيس كلنتون التي اعقبتها مبادرتا الرئيسين يلتسن وميتران بشأن تمديد الوقف الاختياري للتجارب النووية والقرارات المتخذة بتوافق الآراء في هذا المؤتمر من أجل استهلال عملية تهدف الى التفاوض بشأن معاهدة تتصل بالحظر الشامل لتجارب الاسلحة النووية ، لا يسعنا أن نخفي خيبة أملنا من رؤية تونس تحرم من امكانية المساهمة بطريقة كاملة وسليمة في هذا المسعى الجماعي كعضو كامل العضوية في مؤتمر نزع السلاح . وأخيرا ، أود أن أضيف بأن هذه المسألة لم تزل موضوع مشاورات بين تونس وبعض الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح .

الرئيس: أشكر السيد ممثل الجمهورية التونسية على مداخلته وعلى الكلمات الرقيقة التي عبر عنها للرئاسة وقد أخذنا علما ببيانه . الآن أدعو السيد ممثل جمهورية ايران الاسلامية الى أخذ الكلمة بناء على طلبه .

السيد بايدينيجاد (جمهورية ايران الاسلامية) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس ، أود بادئ ذي بدء أن أتقدم إليكم بتهانيّ الصادقة على اضطلاعكم بهذه المسؤولية في هذه المرحلة الحاسمة بالذات . وأؤكد لكم كامل تأييد وتعاون وفدي . كما أود أن أشكر السفير نوفوا من كوبا على الطريقة الممتازة التي ترأس بها مؤتمرنا .

لقد نظرت حكومة ايران الاسلامية بعناية في البيان الذي أدلى به السفير اوسوليفان في ١٣ آب/أغسطس بصفته منسقا خاصا لمؤتمر نزع السلاح بشأن قضية توسيع عضويته . وأود أن أشكر حقا السفير أوسوليفان على جهوده المتواصلة في هذا الصدد . وقد أوفى بالمسؤوليات التي أناطه بها المؤتمر بطريقة فعالة . والآن وقد اطلعت حكومتي على القائمة المقترحة المرفقة بهذا التقرير ، فهي ترى أنها تستطيع

الموافقة على هذه القائمة بكاملها باستثناء مرشح واحد ، هو اسرائيل . نحن نعتقد بأن عضويتها لن تفيد المؤتمر إلا متى حصلت بعض التغييرات في سياستها ولا سيما فيما يتعلق بالاسلحة النووية . وفي ختام هذا البيان أشدد على أننا نرى بأن مفهوم توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح هو عملية منطقية جدا في اتجاه تعزيز دور المؤتمر بوصفه الهيئة الوحيدة للتفاوض المتعدد الاطراف بشأن نزع السلاح ، كما أن هذا التصور يمكنه من أن يعكس على النحو المناسب المقتضيات الدولية الجديدة .

الرئيس: أشكر السيد ممثل جمهورية ايران الاسلامية على بيانه وعلى كلماته الطيبة التي عبر عنها للرئاسة . وقد أخذت علما بمداخلته . هل هناك وفود أخرى تطلب الكلمة في هذه المرحلة لا أرى . حضرات السيدات والسادة السيد السفير أحمد كمال ممثل باكستان طلب الكلمة . لكم الكلمة يا سيدي .

السيد كمال (باكستان): سيدي الرئيس ، في ضوء البيان الذي سمعناه للتو والذي يوحي على ما يبدو بافتقار ممكن الى توافق في الآراء بشأن اعتماد النهج الاجمالي الوارد في تقرير المنسق الخاص عن القضية الهامة المتمثلة في توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح ، أود أن اقترح عليكم النظر في إمكان الدعوة الى جلسة عامة غير رسمية للمؤتمر في أقرب وقت ممكن بحيث نستطيع جميعا إما أن نطمئن إلى الخلوص إلى نتيجة مرضية لهذه القضية الهامة في جلساتنا النهائية في الاسبوع المقبل وإما ، اذا لم يكن الأمر كذلك ، أن نجد مخرجا ما في الفترة الزمنية القصيرة المتبقية من الآن وحتى نهاية دورة مؤتمر نزع السلاح لهذه السنة ، التي نأمل عندها أن نكون قد توصلنا الى حل مرض لقضية توسيع العضوية .

الرئيس: أشكر السفير أحمد كمال ممثل باكستان على كلماته وأعطي الكلمة للسيد السفير عبد الحميد سميشي من الجزائر .

السيد سميشي (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية): يؤيد وفد الجزائر الاقتراح الذي تقدم به للتو ممثل باكستان الدائم ، والقائل باختتام هذه الجلسة العامة في الحال على أن يعقبها جلسة غير رسمية لمؤتمر نزع السلاح . ولا أرغب في الدخول في موضوع المشاورات التي ستجرى أثناء الجلسة غير الرسمية ، لكنني أعتقد بأنها ضرورية لا محالة ان كنا نرغب في انجاز جميع أنشطة مؤتمر نزع السلاح بشأن مسالة توسيع عضويته .

الرئيس: أشكر السيد السفير ممثل الجزائر على كلمته . وقد أخذت علماً بما جاء في كلمة السيد السفير أحمد كمال ممثل باكستان وكلمتكم . ولدينا بعض الامور الاخرى على جدول أعمالنا اليوم التي سوف نتابعها وسوف ننظر في الموضوع الذي جرى طلبه بعد هنيهة .

من المفهوم أن البيان الذي أدلى به السفير بول اوسوليفان هو بيان تم إعداده نتيجة مشاورات مكثفة شارك فيها جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح ويعكس روح الحوار الذي جرى وكيفية مواصلة العمل بشأن مسألة توسيع العضوية . وإنني إذ أعرب عن شكري للمؤتمر على الطريقة البنّاءة التي تناول بها هذه القضية الحساسة المتعلقة بكيفية توسيع العضوية ، فمن الطبيعي أنه لا يوجد حل يرضي كل وفد مائة في المائة وانطباعي هو أن الصفقة الشاملة المعروضة أمامنا تعتبر مقبولة بصفة عامة فيما عدا بعض الملاحظات التي استمعنا إليها والمفروض أن ينظر المؤتمر في هذا التقرير في الجلسة العامة القادمة . أنا آسف ، الجلسة العامة يوم ٢ أيلول/ سبتمبر . وأدرك أنه توجد حساسيات عديدة تجاه مفهوم التوسيع ولكن المجتمع الدولي قد أعرب عن اهتمام واضح بأن يصبح مؤتمر نزع السلاح معاصرا للتطورات وأن التوسيع يمثل محاولة ملموسة لتلبية هذا الاتجاه . ولذلك اعتقد أنه من الصالح العام أن نعمل وفقا لما عرضته على حضراتكم على أن نعود لهذا الموضوع في الجلسة العامة للمؤتمر يوم ٢ أيلول/سبتمبر . وسوف نستمر في مشاوراتنا .

الآن أدعو المؤتمر للشروع في اعتماد التوصية الواردة في الفقرة ١٣ من التقرير المرحلي عن الدورة السادسة والثلاثين لفريق الخبراء العلميين المخصص حسبما هو موضح في الوثيقة CD/1211 التي تم توزيعها على حضراتكم وعملاً بهذه التوصية ستعقد دورة للفريق المخصص من ٧ إلى ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٤ في جنيف أو في أنسب تاريخ يتفق مع احتياجات وعمل مؤتمر نزع السلاح . ومن المفهوم أيضا أن الأمر يقتضي ، وفقا لأوجه نشاط المؤتمر ، بأن يجتمع الفريق المخصص في مرات أكثر من ذي قبل . وبناء عليه فإن التواريخ المشار إليها قابلة للتعديل أو التغيير كلما اعتبر مؤتمر نزع السلاح ذلك ضرورياً ويمكن لنا أيضا أن ندعو الفريق المخصص لعقد دورات إضافية إذا لزم الأمر ، وإذا لم يكن هناك اعتراض سأعتبر أن المؤتمر يوافق على ذلك .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: أدعو الآن السفير جيرار ايريرا ، ممثل فرنسا لالقاء كلمته .

السيد ايريرا (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس ، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب لكم عن مدى اغتباط وفدي لرؤيتكم تتبوأون رئاسة أعمالنا في وقت حاسم جدا بالنسبة لمستقبل مؤتمر نزع السلاح ، سواء فيما يتعلق بتوسيع عضويته أو بالمفاوضات المقبلة بشأن معاهدة حظر التجارب النووية . واننا نتمنى لكم كل التوفيق في مهمتكم ونؤكد لكم بطبيعة الحال تأييد وفدنا الكامل .

وقد اعتمد مؤتمر نزع السلاح للتو وبتوافق الآراء ، الفقرة ١٣ من تقرير فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية (CD/1211) . وبهذه المناسبة ، يرغب وفدي التشديد على النقاط التالية . فكما قال رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص ذاته في جلستنا العامة الأخيرة ، بأن الفريق قد أنشئ في عام ١٩٧٦ وكان يعمل على مدى السنوات القليلة الماضية بالاستناد إلى مشروع يرجع الى ذلك الوقت . وكما نذكر جميعنا ، لم تنص معاهدة حظر التجارب النووية ، التي وضعتها في ذلك الوقت ثلاثة بلدان ، الا على نظام تحقق وطني ، خفيف . ولهذا السبب ، سيقتصر نقل البيانات المكتشفة بواسطة الشبكة السيزمية كما هي مصممة في الوقت الحاضر ، الى الدول المشتركة فحسب ليحللها كل منها لأغراض التحقق الوطني .

واليوم نجد أنفسنا في سياق جديد: فمؤتمر نزع السلاح في مقرره الاخير CD/1211 ، تعهد بالتفاوض بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، تكون عالمية وقابلة للتحقق منها دوليا وعلى نحو فعال ، بغية الاسهام في الحؤول دون انتشار الأسلحة النووية في جميع جوانبه . ونحن نعتقد بالتالي أن من المهم أن يستعرض المؤتمر المفهوم الحالي لشبكة سيزمية في ضوء هذه المعايير وأن يتخذ المقررات الضرورية للتأكد من أن هذه الشبكة قادرة على الوفاء بمقتضيات المفاوضات بشأن المعاهدة المرتقبة . وقد أحاط وفدي علما باستعداد فريق الخبراء العلميين لتغيير وتيرة العمل التي اتبعها حتى الآن . لكن الأمر ليس مجرد مسألة وتيرة يعمل بها الفريق - بل ان مهمته برمتها مرتبطة الآن على نحو لا انفصام له بالمفاوضات المرتقبة . وعليه ، يرى وفدي أن اعتماد مؤتمر نزع السلاح اليوم للفقرة ١٣ من تقرير فريق الخبراء العلميين ، لا يمكن بأي حال من الاحوال أن يشكل حكما مسبقا على المفهوم الاجمالي لنظام التحقق من معاهدة مرتقبة للحظر الشامل للتجارب النووية ، ولا على ترتيبات تنفيذها ، وهو أمر لا يمكن أن يكون إلا ثمرة مفاوضات يجريها مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المعاهدة .

<u>الرئيس</u> (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل فرنسا على بيانه المتعلق بتقرير فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، وعلاقته بالتفاوض بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية كما ذكر ، وأودّ في السياق ذاك أن أشكر سفير فرنسا على العبارات الرقيقة التي تفضل بتوجيهها الى الرئاسة .

<u>(تابع كلمته بالعربية)</u>

وسنتناول الآن تقرير رئيس المشاورات المفتوحة العضوية حول تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته الذي تم توزيعه في المستند CD/WP.446 . ووفقا لما جرى

عليه العمل سوف نأخذ علماً بهذا التقرير وستعتمد الأقسام التي تتضمن مجالات اتفاق من تقرير السيد السفير أحمد كمال بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الأجزاء الفنية للتقرير السنوي . فهل يمكنني أن أعتبر أن المؤتمر أخذ علماً مع التقدير لهذا التقرير؟

قد تقرر ذلك .

الرئيس: كما تعلمون فقد أبلغني وفد الاتحاد الروسي بأن معالي الوزير اندريه كوزيريف وزير الخارجية يرغب في الادلاء ببيان أمام مؤتمر نزع السلاح يوم الأربعاء الفاتح من أيلول/سبتمبر . ولعلكم تذكرون أن هناك سوابق عُقد فيها المؤتمر في جلسات استثنائية لاستقبال ضيوف من ذوي المستوى الرفيع يوم الأربعاء . ومفهوم أن الجلسة العامة للمؤتمر في هذه الحالة ستخصص فقط للبيان الذي يدلي به الوزير الزائر . وأنا على ثقة من أن جميع الأعضاء يتطلعون إلى زيارة وزير خارجية الاتحاد الروسي والاستماع إليه . ومن المقترح أن يدلي سيادته ببيانه أمام المؤتمر الساعة العاشرة من صباح الأربعاء أول أيلول/سبتمبر . وستعقد اجتماعات المجموعات بعد ذلك في صباح اليوم نفسه وأعتقد أنني أعبر عن رأيكم في قبول ذلك .

قد تقرر ذلك* .

الرئيس: بناء عليه اسمحوا لي أن أدعوكم إلى أن تكونوا في أماكنكم في تمام الساعة العاشرة من صباح الأربعاء ، الأول من أيلول/سبتمبر ، كي يتسنى لوزير خارجية الاتحاد الروسي الإدلاء ببيانه بدون تأخير ذلك اليوم .

انتقل الآن إلى موضوع آخر . نحن لم نوزع جدولا زمنيا للاجتماعات التي من المقرر أن تعقد في الاسبوع القادم حيث انه من السابق لأوانه القيام بذلك الآن . غير انه من المقرر في الوقت الحالي أن نعقد بالاضافة إلى الجلسة العامة التي تقرر عقدها يوم الأربعاء الأول من أيلول/سبتمبر ، جلسة عامة عادية يوم الخميس ٢ أيلول/سبتمبر ، وجلسة عامة ثالثة يوم الجمعة ٣ أيلول/سبتمبر ، لاعتماد التقرير السنوي وتقارير الأجهزة الفرعية . وسوف نرى فيما بعد ما إذا كانت هذه الجلسة الأخيرة ، أي جلسة يوم ٣ أيلول/سبتمبر ، سوف تعقد في الصباح أو بعد الظهر ، وذلك رهنا بالتقدم الذي سوف نحرزه في الاسبوع القادم .

---

* تم لاحقا الغاء الجلسة العامة التي كان مزمعا عقدها يوم الأربعاء ، الأول من أيلول/سبتمبر ، حيث حالت التزامات أخرى كان لا بد من الوفاء بها ، دون حضور وزير شؤون خارجية الاتحاد الروسي .

وحسبما سبق أن أعلنت ، سيعقد المؤتمر جلسة غير رسمية للنظر في الأجـــزاء الفنية من مشروع التقرير السنوي بعد هذه الجلسة العامة بخمس دقائق . وسوف تعقـــد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح كما اتفقنا الساعة العاشرة من صباح يـــوم الاربعاء ، الفاتح من أيلول/سبتمبر .

أعلن رفع الجلسة العامة الآن على أن نجتمع في جلسة غير رسمية بعد خمـــس دقائق بالضبط .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥